أفريقيا الصاعدة: الفرص والتحديات
دراسة في إقتصادات الدول الإفريقية الأسرع نمواً

د.سماح سيد أحمد المرسي [1]

□□□□ □ :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الإفريقي للصعود وتحديد أهم تحديات التنمية الاقتصادية الإفريقية وتقديم المقترحات للتغلب على هذه العقبات ، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي ، حيث عرضت الدراسة تطورات الاقتصاد العالمي وتأثيراتها في أفريقيا وكذلك تطور معدل النمو الاقتصادي الأفريقي وأهم الاقتصادات الواعدة فيه وتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد عليه ، كذلك توصلت الدراسة إلى أن مشكلة الانكشاف الاقتصادي التي تعاني منها أفريقيا والتي نتجت عن اعتماد الاقتصادات الأفريقية على تصدير المواد الأولية في صورتها الخام وإستيراد السلع المصنعة تعد أهم عائق أمام تحقيق التنمية الأفريقية وأن إتباع بعض سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للاستقرار الاقتصادي وسياسات الانفتاح الاقتصادي والحرية التجارية واستراتيجيات دعم التصنيع من شأن كل ذلك إحداث التحول الهيكلي في الاقتصاد الأفريقي وتنويع مصادر الدخل فيه ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات الدالة: الصعود الإفريقي– أزمة فيروس كورونا– الانكشاف الاقتصادي– التنوع الاقتصادي

---

(١) أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

Abstract

This study aims to monitor the opportunities available for the African economy to rise, identify the most important challenges of African development, and present proposals to overcome these obstacles, using the inductive approach. Where the study presented the developments of the global economy and their effects in Africa, as well as the development of the African economic growth rate, the most promising economies in it, and the repercussions of the emerging Corona virus crisis on it. The study also concluded that the problem of economic vulnerability afflicting Africa, which resulted from the dependence of African economies on exporting raw materials in their raw form and importing manufactured goods, is the most important obstacle to achieving African development, and that the adoption of some macroeconomic policies that support economic stability, policies of economic openness, trade freedom and industrialization support strategies would bring about structural transformation in the African economy, diversify its sources of income, and then achieve economic development.

Key words: Rise of Africa - Corona virus crisis - Economic exposure - Economic diversification

مقدمة:

لقد بدأ عام ٢٠٢٠ بتقديرات متفائلة تؤكد مفهوم الصعود الأفريقي، وتحسن أداء كثير من الاقتصادات متسارعة النمو في القارة ، ولذلك تبنّى الاتحاد الأفريقي خطةَ "إسكات البنادق"، وهي من أهم أهداف أجندة ٢٠٦٣ الأجندة الأفريقية الخمسينية ، حيث ينبغي إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية، والقضاء على ممارسات العنف، ومنع جرائم الإبادة الجماعية من خلال تعزيز آليات الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية. وبالفعل، بدأ العام واعدًا حول أداء أفريقيا، خاصةً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ، وهو ما أكدته التوقعات الاقتصادية لعدد من المؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلا أن العالم كله وبالتبعية أفريقيا شهد أزمة الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد (Covied-19) والتي ترتب عليها وقف حركة السفر والطيران والسياحة وإغلاق الحدود وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية عالمياً، وإنهيار أسعار النفط ومن ثم توقعات بتراجع معدلات النمو الاقتصادي عالمياً وأفريقياً أيضاً.

وبغض النظر عن التوقعات المتشائمة التي صاحبت أزمة كورونا فقد أكدت التوقعات الاقتصادية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الصادرة عن صندوق النقد الدولي – قبل هذه الأزمة – هذا الصعود الأفريقي ، وقد أشارت تقديرات الصندوق إلى استقرار النمو عند ٣.٢% في عام ٢٠١٩، وأنه من المتوقع أن يصل إلى ٣.٦% في عام ٢٠٢٠.

ووفقًا لتقرير التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠٢٠ الصادر عن بنك التنمية الأفريقي فقد ظل معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا مستقرًا في عام ٢٠١٩ عند ٣.٤%، وهو في طريقه ليصل إلى ٣.٩% في عام ٢٠٢٠، و٤.١% في عام ٢٠٢١. وقد حافظت شرق أفريقيا على ريادتها باعتبارها الإقليم الفرعي الأسرع نموًّا في القارة، حيث بلغ متوسط النمو ٥.٠% في عام ٢٠١٩، كما كان الشمال الأفريقي ثاني أسرع إقليم فرعي نمواً ، حيث بلغ معدل نموه ٤.١%. بينما ارتفع معدل نمو الغرب الأفريقي إلى ٣.٧% في عام ٢٠١٩، مقارنةً بـ٣.٤% في العام السابق ، وقد بلغ معدل نمو إقليم وسط أفريقيا ٣.٢% في عام ٢٠١٩، بعد أن كان ٢.٧% في عام ٢٠١٨، في حين تباطأ نمو الجنوب الأفريقي بشكل كبير خلال الفترة نفسها، من ١.٢% إلى ٠.٧%، تحت تأثير إعصاري إيداي وكينيث المدمرين.

ورغم التحسن والتسارع في معدلات النمو الاقتصادي التي تشهدها القارة الأفريقية – والتي تسجل أعلى وتيرة للنمو الاقتصادي على مستوى العالم خلال السنوات السبع الماضية– إلا أن هذا التحسن لا يزال غير كاف لمواجهة التحديات الهيكلية التي تعاني منها القارة ومن أهمها مشكلة التبعية والإنكشاف الاقتصادي التي تجعل الاقتصادات الأفريقية عرضة للصدمات

الخارجية بسبب الاعتماد الشديد لهذه الاقتصادات على تصدير المواد الأولية في شكلها الخام دون إدخال أى قدر من التصنيع عليها سواءً كانت هذه المواد سلعاً زراعية أو ثروات معدنية ونفط خام، وما يزيد الأمر صعوبة هو التركز الشديد لنسبة كبيرة من الصادرات الأفريقية –قد تصل إلى ٩٥%– في عدد محدود جدا من السلع قد تكون سلعة واحدة أو إثنتين أو ثلاث سلع على أقصى تقدير ، كما تتجه نسبة كبيرة من هذه الصادرات إلى سوق وحيد مثل الإتحاد الأوروبي أو الصين والولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها عرضة أكثر للصدمات الناتجة عن تقلبات الطلب على هذه الصادرات من قبل هؤلاء الشركاء ، وقد تعمقت هذه المشكلة بسبب نمط تقسيم العمل الدولي الذي فرض على الدول الأفريقية التخصص في إنتاج السلع الأولية وتصديرها إلى الدول المتقدمة واستيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية المتقدمة ، ولا يوجد أمام الاقتصادات الأفريقية من حل سوى تنويع مصادر الدخل في اقتصاداتها لكى تخرج من هذه المعضلة الهيكلية التي تعيق التنمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الأفريقي للصعود وتحليل أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الأفريقية وتقديم المقترحات للتغلب على هذه العقبات من خلال الإجابة على **التساؤلات البحثية** التالية:

- كيف تطور أداء الاقتصاد العالمي وماهى أهم قنوات تأثيره في الاقتصاد الأفريقي؟
- إلى أى مدى تطورت معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا وأقاليمها الفرعية وكيف أثرت أزمة كورونا عليه؟
- لماذا تعتبر التبعية والإنكشاف الاقتصادي أهم تحديات التنمية الأفريقية ، وما هى مؤشرات الانكشاف الاقتصادي التي تعاني منها القارة؟
- ما هى أهم الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الإفريقي للصعود؟
- كيف يمكن الإسراع بتحقيق التنمية الإفريقية من خلال تحقيق التنويع في الاقتصاد الأفريقي؟

وللاجابة على هذه التساؤلات ستعتمد الدراسة على إستخدام **المنهج الاستقرائي** في تحليل البيانات المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي في القارة و مؤشرات الانكشاف الاقتصادي بها والتي من أهمها نسبة التركز السلعي (أي نسبة المواد الأولية إلى إجمالي الصادرات، وعدد المواد الأولية التي تمثل نسبة ٧٥% أو أكثر من إجمالي الصادرات) وكذلك تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي وذلك للوصول إلى خلاصات ونتائج عامة تفيد صانع القرار الأفريقي في وضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الأفريقية.

ويمكن تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

- مقدمة

أولاَ: أداء الاقتصاد العالمي وأهم قنوات تأثيره في أفريقيا

ثانياً: رصد وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا وأقاليمها الفرعية

ثالثاً: آثار أزمة كورونا على الاقتصاد الأفريقي

رابعاً: الانكشاف الاقتصادي تحدي التنمية الرئيسي في القارة الإفريقية

خامساً: فرص الاقتصاد الإفريقي في الصعود

سادساً: الإسراع بتحقيق التنمية الإفريقية من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي

- خاتمة

أولاً: أداء الاقتصاد العالمي وأهم قنوات تأثيره في أفريقيا

لقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٣.١% عام ٢٠١٧ إلى ٣.٢% عام ٢٠١٨، وظل مستقراً عند هذه الحدود خلال عام ٢٠١٩ كما يوضح الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٥-٢٠١٩)

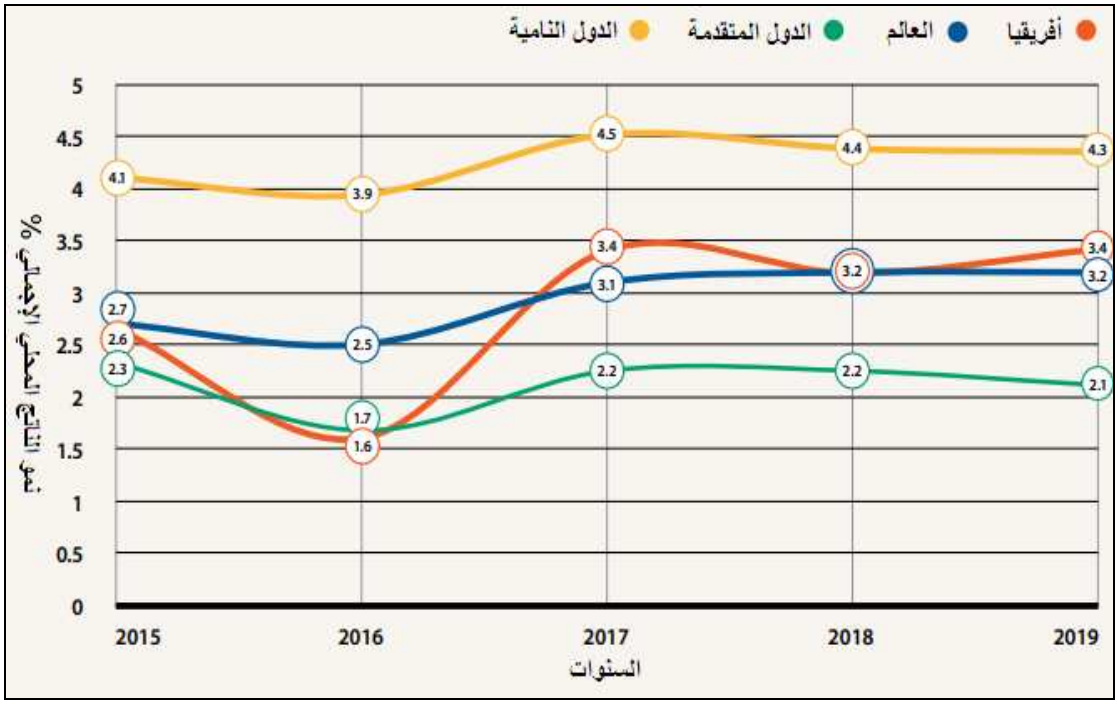

***Source**: Economic Commission For Africa (ECA), **Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa**, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.3*

وقد عزز النمو في الاقتصاد العالمي التطورات في مستويات الاستثمار والتجارة في الدول المتقدمة والاقتصادات الصاعدة ، كذلك من المتوقع أن يؤدي إرتفاع أسعار السلع إلى زيادة الطلب الكلي على الصادرات الأفريقية. لقد استقر النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) عند معدل نمو ٤.٤% ، ومازالت الاقتصادات الآسيوية الصاعدة هى الأعلى نمواً يدعمها في ذلك الطلب الكبير في الهند بينما تراجع معدل النمو في الصين من ٦.٩% عام ٢٠١٧ إلى ٦.٦% عام ٢٠١٨ بسبب ضعف نمو الصادرات الصينية التي تأثرت بتراجع النمو في التجارة العالمية من٤.٨% عام ٢٠١٧ إلى ٤.٣% عام ٢٠١٨ وذلك بسبب تراجع الاستثمار العالمي وانكماش وتقييد شروط التمويل العالمية ، وبالمثل فإن تدفقات رأس المال إلى أفريقيا وإلى باقي الاقتصادات النامية كانت أبطأ. وقد استمرت تجارة الصين مع

الاقتصادات الصاعدة مثل الأرجنتين والبرازيل وروسيا في النمو رغم تباطؤ الوتيرة ، لقد أدى إرتفاع أسعار الوقود والطاقة إلى إرتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة وبعض الاقتصادات النامية خلال عام ٢٠١٨ ، وذلك بالرغم من تراجع الطلب المحلي في الصين. إن التراجع المتوقع في تدفقات رأس المال يمثل تحدياً أمام الاقتصادات الأفريقية ، حيث إرتفعت تكلفة الديون وخدمتها ، وتحتاج الدول الأفريقية إلى تحسين اعتمادها على مزيج مناسب من السياسات الهيكلية سواءً كانت مالية أو نقدية لكى تقلل من الحساسية الشديدة لشروط التمويل العالمية وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي وتدفقات رأس المال[١].

وبناءً على ذلك فإن تطورات الاقتصاد العالمي تلقي بظلالها على اقتصادات الدول الأفريقية من خلال عدة قنوات حقيقية، من أهمها:

- **قطاع التصدير:** حيث تعتمد اقتصادات الدول الأفريقية بشكل كبير على تصدير المواد الخام والسلع الأولية سواءً كانت بترول أو معادن أو مواد خام زراعية.
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً محورياً في قطاع التعدين والنفط في أفريقيا ، حيث تساعد تلك الاستثمارات في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص عمل ودعم قطاع التصدير، وتوفير النقد الأجنبي.
- **تحويلات العاملين بالخارج:** تمثل تحويلات العاملين بالخارج أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في أفريقيا
- **المعونات الدولية والمساعدات والمنح:** تعتمد القارة الأفريقية بشكل كبير على المعونات الدولية التي تدعم التنمية الاقتصادية والبشرية بها.[٢]

ثانياً: تطور معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا والأقاليم الفرعية

لقد تباطأ النمو الاقتصادي في أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٨) حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٣.٤% عام ٢٠١٧ ليسجل ٣.٢% عام ٢٠١٨ كما يوضح الشكل رقم (٢)

1-Economic Commission For Africa (ECA), ***Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa****, (Addis Ababa:ECA, 2019)pp2-5*

٢ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ***حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأزمات الاقتصادية – التأثيرات والدروس المستفادة،*** *(روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٩)، ص ص١٣-٢٠*

شكل رقم (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا والاقتصادات النامية

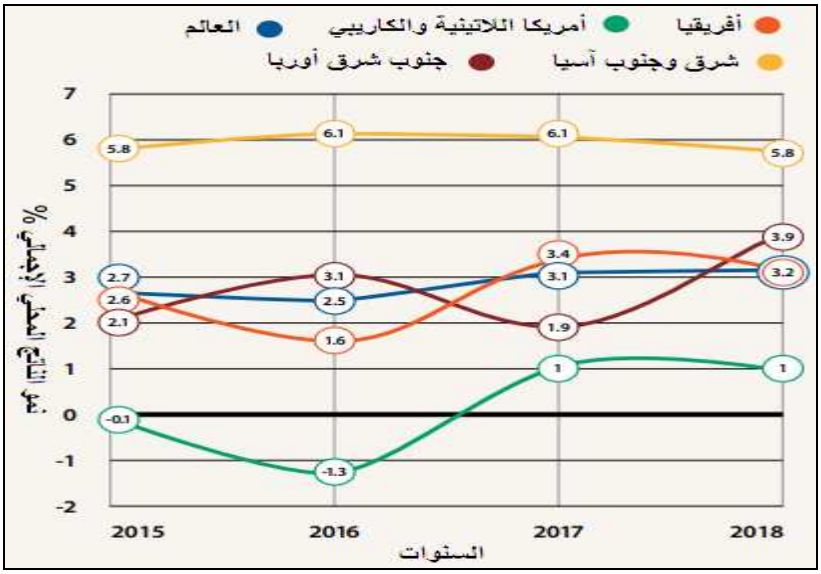

***Source**: Economic Commission For Africa (ECA), **Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa**, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.4*

وقد كانت العوامل الخارجية مثل زيادة الطلب العالمي وارتفاع أسعار السلع من أهم الأسباب الداعمة للنمو في أفريقيا ، أما الأسباب المحلية فقد تمثلت في إستمرار الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص كما يوضح الشكل رقم (٣)

شكل رقم (٣)

مكونات النمو الاقتصادي في أفريقيا (٢٠١٥-٢٠١٩)

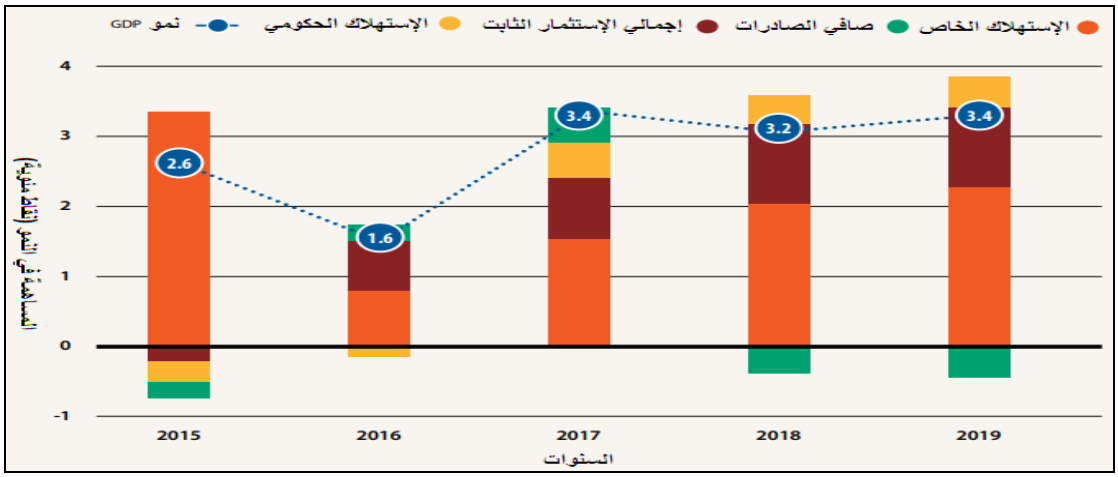

***Source**: Economic Commission For Africa (ECA), **Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa**, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.5*

وقد تزامن مع هذه الأسباب زيادة إنتاج النفط خاصةً مع اكتشافات حقول جديدة وكذلك ظروف المناخ المواتية . ولا يزال معدل النمو في الدول الأفريقية فقيرة الموارد مثل ساحل العاج وإثيوبيا وكينيا والسنغال قوياً مدعوما بمزيد من الاستثمارات العامة في قطاع البنية التحتية ، ولم يكن معدل نمو الاقتصاد الأفريقي الذي بلغ ٣.٢% عام ٢٠١٨ كافياً للقضاء على الفقر أو تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة الأخرى ، حيث أن أفريقيا بحاجة إلى زيادة الاستثمارات عن مستواها الحالي الذي يبلغ ٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهو بذلك أقل من المستوى الذي سجلته شرق آسيا والباسيفيك ولابد من إحداث زيادة مستدامة في الانتاجية وأن تتراوح نسبة الاستثمار في أفريقيا ما بين (٣٠-٣٥%) من ال GDP ،كما تحتاج الدول الأفريقية إلى تطبيق الاصلاحات الهيكلية التي تمكنها من مزيد من الاعتمادية والنمو المستدام.[١]

تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأقاليم الأفريقية الفرعية:-

لقد سجلت ثلاثة من الأقاليم الفرعية الأفريقية إرتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٨ هي الشرق والوسط والغرب الأفريقي أما الشمال والجنوب الأفريقي فقد سجلا تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٨ مقارنةً بعام ٢٠١٧ ، ولا يزال **الشرق الأفريقي** هو الإقليم الفرعي الأسرع نمواً حيث سجل معدل نمو بلغ ٦.١% عام ٢٠١٧ ووصل إلى ٦.٢% عام ٢٠١٨ يدعمه في ذلك زيادة الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وزيادة الطلب المحلي كما هو موضح في الشكل رقم (٤)

1- *Economic Commission for Africa (EAC),* ***Economic Report in Africa,*** *"Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation, (Addis Ababa: EAC, 2017)P.12-15*

- *Economic Commission for Africa (ECA)* ***, the Mutual Review of Development Effectivness in Africa Promise & Performance*** *, (Addis Ababa: ECA, 2015)PP.23-25*

شكل رقم (٤)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأقاليم الفرعية الأفريقية

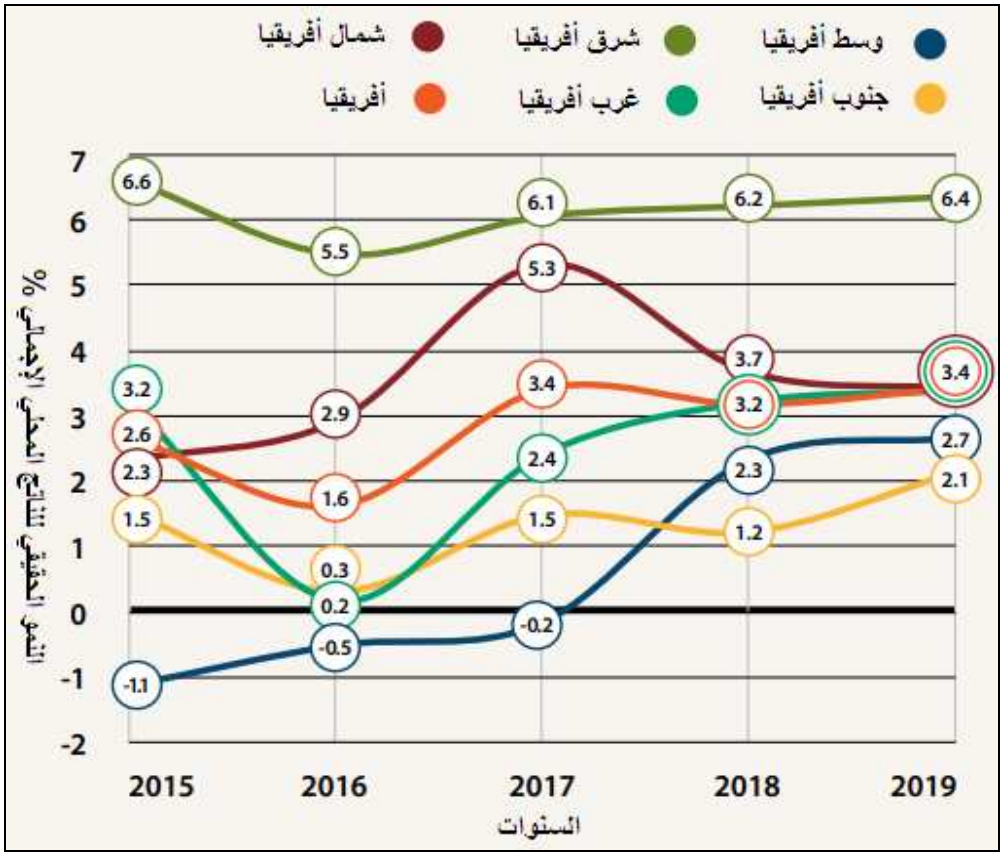

***Source**: Economic Commission For Africa (ECA), **Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa**, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.6*

وقد إنعكس النمو في الإقليم الفرعي في النمو الكبير الذي حققته كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا ، أما بوروندي فهى الدولة الوحيدة التي سجلت معدل نمو يقل عن ٣% ، ولا تزال الزراعة هى القطاع المسيطر على النمو في الشرق الأفريقي والمحرك الأساسي له ، لقد حدث توسعاً في قطاعي الصناعة والخدمات في كل من إثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا ، أما قطاع التعدين فقد كان القطاع الرائد في كل من الكنغو الديمقراطية ومدغشقر ورواندا وأوغندا. إن زيادة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية والنمو السريع في قطاع الإنشاءات والعقارات في كل من إثيوبيا وكينيا مستمران في دفع النمو في الإقليم الفرعي ، وفي نفس الوقت فإن الإكتشافات الجديدة في قطاعى النفط والغاز وظروف المناخ المواتية وتحسن أوضاع التكامل الإقليمي من خلال التكتلات الإقتصادية الأفريقية وقيام منظمة التجارة الحرة القارية يقدم كل ذلك إمكانات ضخمة لدعم النمو في الشرق الأفريقي.

لقد قفز معدل النمو الإقتصادي في **الغرب الأفريقي** من ٢.٤% عام ٢٠١٧ إلى ٣.٢% عام ٢٠١٨ عاكساً بذلك إرتفاع معدل النمو في كل دول الإقليم ماعدا بوركينافاسو وغينيا الإستوائية ، لقد استفادت كل دول الإقليم من انتعاش أسعار النفط ومن الزيادة في معدلات إنتاجه، بينما نمت قطاعات الخدمات في كل الدول ما عدا ليبيريا وسيراليون وبنين وساحل العاج وغانا والنيجير والسنغال ، حيث استفادت كل هذه الدول من نشاط أسواق التعدين والسلع الزراعية ومن زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار العام.

لقد سجل إقليم **الوسط الأفريقي** تعافياً من حالة التراجع الاقتصادي التي مر بها عام ٢٠١٧ ، حيث كان معدل النمو في عام ٢٠١٧ (-٠.٢%) ليسجل معدلاً للنمو إيجابياً بلغ ٢.٣% عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٢.٧% عام ٢٠١٩ ، وقد كانت الأسباب الرئيسية وراء حالة التعافي هذه مختلفة من دولة إلى أخرى حيث أنها تشتمل على تعاف أسعار النفط وبداية الانتاج الجديد للنفط من حقول جديدة في كل من (الكاميرون – الكنغو – غينيا الاستوائية) ، والأداء الجيد لقطاع الأعمال الزراعي والصناعة التحويلية والخدمات في كل من (الكاميرون والكنغو والجابون) والأداء الجيد لقطاع السياحة وقطاع الانشاءات في ساوتومي وبرنسيب والاستمرار في تصدير الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى والآثار غير المباشرة لتعاف الاقتصاد في كل من نيجيريا والكاميرون وتشاد. ورغم كل المعززات السابقة للنمو إلا أن عدم التنوع الاقتصادي الذي تعاني منه كل من الكنغو والجابون وغينيا الاستوائية والظروف المناخية غير المواتية مازال كل ذلك يمثل معوقات أساسية يمكنها تعطيل النمو الاقتصادي في الإقليم الفرعي.

لقد تراجع معدل النمو الاقتصادي في **الشمال الأفريقي** من ٥.٣% عام ٢٠١٧ إلى ٣.٧% عام ٢٠١٨ ، وإرتكز النمو في الإقليم الفرعي بالأساس على النمو في ليبيا الذي بلغ ١١% ومصر ٥.٨% والمغرب ٣.٥% ، وقد حدث التراجع في معدل النمو بسبب تراجع مستويات الإستهلاك الخاص الذي حدث في كل من الجزائر ومصر والسودان وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا. لقد إرتفع معدل النمو في تونس من ١.٩% عام ٢٠١٧ إلى ٢.٤% عام ٢٠١٨ بسبب الانتعاش في قطاعي السياحة والصناعة التحويلية.

لقد تراجع النمو الاقتصادي في **الجنوب الأفريقي** عن مستواه المنخفض بالفعل عام ٢٠١٧ الذي كان يبلغ ١.٥% ليصل إلى ١.٢% عام ٢٠١٨ ، ويعد الإرتفاع في أسعار السلع خصوصاً الماس والآثار الإيجابية غير المباشرة للتحسن في المعروض من الطاقة ونمو تجارة التجزئة والنمو في قطاعى الصناعة التحويلية والتعدين كل هذه الأسباب هى التي دعمت

الاقتصاد في الإقليم الفرعي. لقد قاد النمو في الجنوب الأفريقي خلال عام ٢٠١٨ النمو الذي تحقق في كل من بتسوانا حيث بلغ معدل النمو بها ٤.٤% ومالاوي ٤.٤% وزامبيا ٤.١% وموريشيوس ٣.٧%، أما عن أنجولا التي تعد المنتج الوحيد للنفط في الإقليم فقد إرتفع معدل النمو في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١% بعد أن كان ٠.٧% عام ٢٠١٧ بسبب التراجع في أسعار النفط الذي أدى إلى تراجع في أداء قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وقد سجل الاقتصاد إرتفاعاً في معدل النمو بسبب بداية الإرتفاع في الأسعار العالمية للسلع حيث قدمت الحكومة الأنجولية برنامجاً لتثبيت الإقتصاد الكلي من أجل تحسين بيئة الأعمال من خلال تخفيض عجز الموازنة وإعادة جدولة الديون ومزيداً من الاستقرار في أسعار االصرف، وقد بلغ معدل النمو في الإقليم الفرعي إلى٢.١% عام ٢٠١٩ معتمداً على الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للسلع والزيادة في الناتج الزراعي نتيجة تحسن الظروف المناخية لقد تراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط من٣.٧% عام٢٠١٧ إلى٣.٥% عام ٢٠١٨ كما يوضح الشكل رقم (٥)

شكل رقم (٥)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المجموعات الاقتصادية الأفريقية

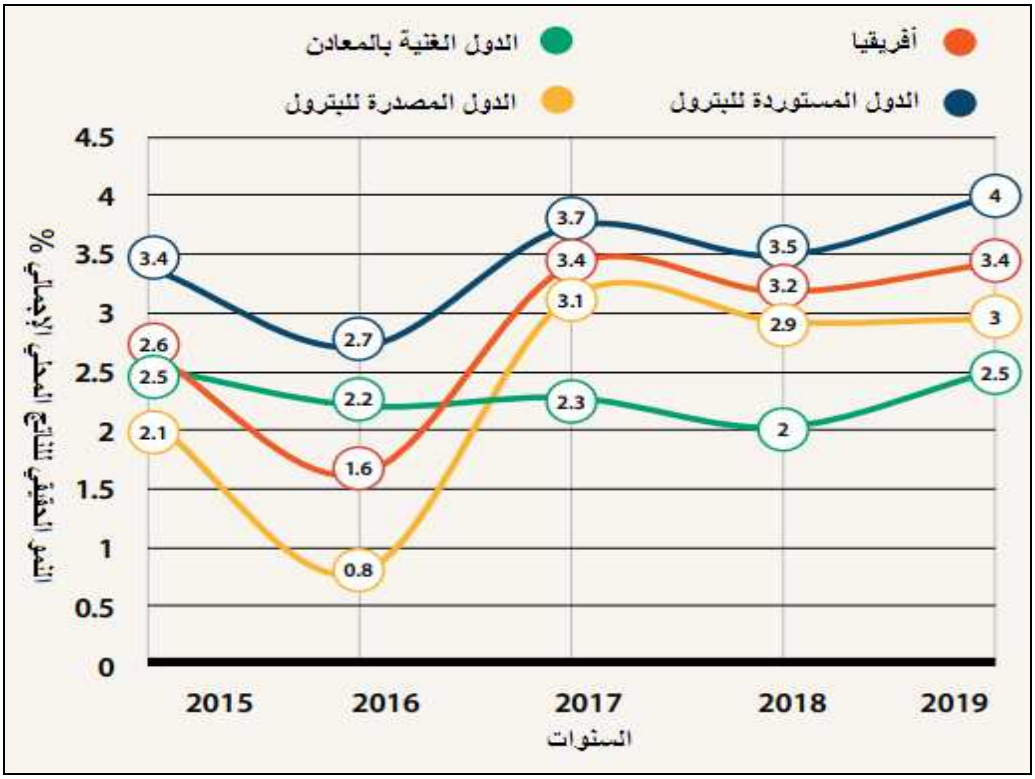

***Source**: Economic Commission For Africa (ECA), **Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa**, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.7*

مدعوماً بالانتاج الزراعي والأنشطة الخدمية وزيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار العام ، وقد شهدت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة في معدل النمو الاقتصادي ساعدها في ذلك إرتفاع الأسعار العالمية للسلع وزيادة الانتاج.

أما عن معدل نمو متوسط دخل الفرد في كل الأقاليم الفرعية فإنه مستمر في اللحاق بمعدلات نمو السكان منذ ركود أسعار السلع عام ٢٠١٤. بالرغم من أن معدلات نمو السكان في الشمال الأفريقي خلال عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ كانت أقل من معدل نمو متوسط دخل الفرد.[1]

ثالثا: آثار أزمة كورونا على الاقتصاد الأفريقي

لقد كانت التوقعات أن تحقق أفريقيا معدلاً للنمو يبلغ ٣.٤٪ في عام ٢٠٢٠ ومع ذلك، ومع الآثار السلبية التي انعكست في قطاعات رئيسية مثل السياحة والسفر والصادرات وانخفاض العائدات الحكومية المستخدمة في تمويل الاستثمار العام بسبب وباء كورونا سيكون شبه مستحيل تحقيق هذه التوقعات المتفائلة للنمو في عام ٢٠٢٠

لقد أصاب وباء COVID-19 جميع البلدان الأفريقية ، وتعطل الاقتصاد العالمي من خلال كسر سلاسل القيمة العالمية، والانخفاضات المفاجئة في أسعار السلع والتراجع المستمر في الضرائب والإيرادات الحكومية وتوقف حركة السفر والسياحة والقيود الاجتماعية في العديد من البلدان الأفريقية كل الأسباب السابقة كانت وراء التوقعات السلبية لمعدل النمو الأفريقي خلال عام ٢٠٢٠ . من المتوقع أن تنخفض أيضاً صادرات وواردات البلدان الأفريقية بنسبة ٣٥٪ على الأقل مقارنة بعام ٢٠١٩. وبالتالي، تقدر الخسائر في قيمة الصادرات بنحو ٢٧٠ مليار دولار أمريكي. ولكى تواجه أفريقيا تداعيات انتشار الفيروس وتوفر العلاج الطبي اللازم سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق العام في القارة بما لا يقل عن ١٣٠ مليار دولار.

١- آثار أزمة كورونا على قطاعى السفر والسياحة الأفريقية

تعد السياحة قطاعاً هاماً من قطاعات الأنشطة الاقتصادية في العديد من الدول الأفريقية، لكن سرعان ما تأثرت بشدة من انتشار فيروس كورونا خاصة مع القيود المفروضة على السفر وإغلاق الحدود والتباعد الاجتماعي، وتشير تقديرات اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) إلى أن

1-IMF, World Economic and Financial Surveys, ***Regional Economic Outlook, Sub Saharan Africa's Natural Resource Exporters: Recent Performance and Policy Challenges****, (Washington D.C.: IMF, April 2012),PP.111-116.*

- United Nastions Conference for Trade and Development (UNCTAD) , ***Economic Development in Africa Report****, Catalyzing Investement for Tranformative Growth in Africa , (Geneva: UNCTAD,2014),PP.49-51*

قطاع النقل الجوي في أفريقيا يساهم بقيمة ٥٥.٨ مليار دولار وهو ما يعادل ٢.٦% من الناتج المحلي الاجمالي الأفريقي، ويوفر ٦.٢ مليون وظيفة ، وفرض قيود على السفر سيؤثر على شركات الطيران الدولية بما فيها الأفريقية مثل الخطوط الجوية الإثيوبية ومصر للطيران والخطوط الجوية الكينية وخطوط جنوب أفريقيا،،،، إلخ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى حدوث بطالة جزئية لموظفي ومعدات شركات الطيران، حيث تنقل شركات الطيران في الأحوال العادية حوالي ٣٥% من التجارة العالمية، وتدعم كل وظيفة في النقل الجوي ٢٤ وظيفة أخرى في سلاسل القيمة في قطاع السفر والسياحة والتي تخلق بدورها ٧٠ مليون وظيفة.

وقد أشار بيان صادر عن اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) إلى أن "الحجوزات الدولية في إفريقيا انخفضت بنحو ٢٠٪ في مارس و أبريل، وانخفضت الحجوزات المحلية بنحو ١٥٪ في مارس و ٢٥٪ في أبريل، وبحسب أحدث البيانات، فقد زادت المبالغ المستردة من تذاكر الطيران بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩ (٠١ فبراير – ١١ مارس) ". ووفقًا للبيانات نفسها، فقدت شركات الطيران الأفريقية بالفعل إيرادات بقيمة ٤.٤ مليار دولار أمريكي بحلول ١١ مارس ٢٠٢٠ بسبب COVID19. وأشارت الخطوط الجوية الإثيوبية إلى أنها تحملت خسارة قدرها ١٩٠ مليون دولار. لقد استمر عدد السياح في القارة في النمو بمتوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره ٥ ٪ في السنوات الأخيرة، وكان عددهم حوالي ٧٠ مليون في عام ٢٠١٩ وكان من المتوقع أن يصل إلى ٧٥ مليون في عام ٢٠٢٠ (وفقاً لمنظمة السياحة العالمية).

يعد السفر والسياحة أحد المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد الأفريقي، وتساهم بنسبة ٨.٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ وفقًا لمجلس السياحة والسفر العالمي (WTTC).

شكل رقم (٦)

عائدات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول الأفريقيةعام ٢٠١٩

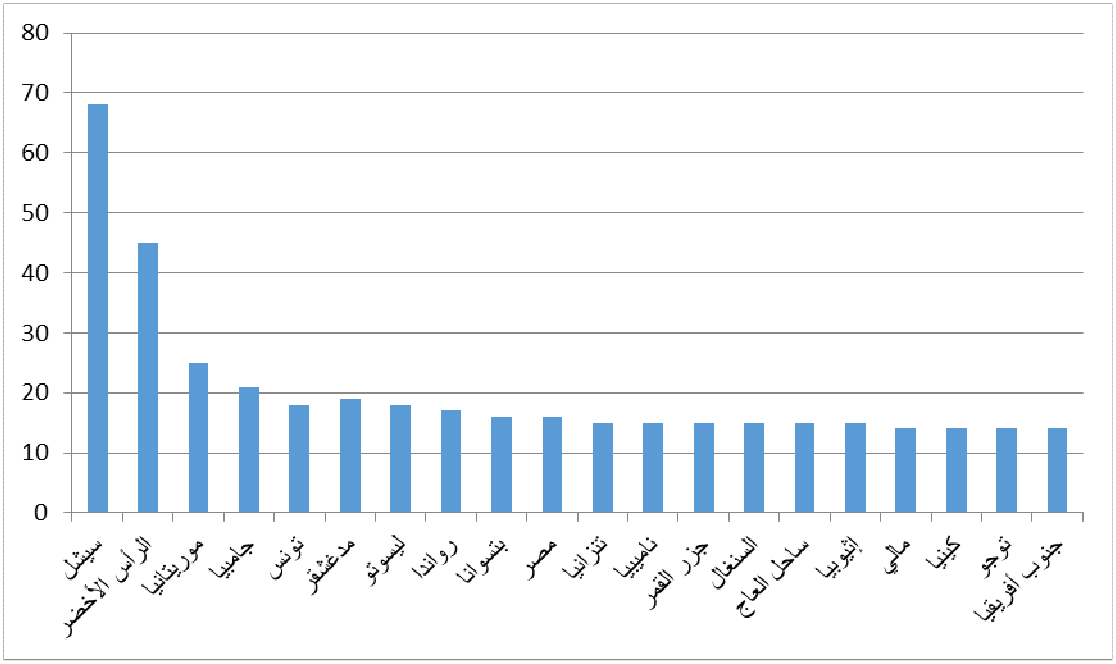

Source: UNWTO, 2019

شهدت السياحة الأفريقية خسائراً تصل إلى ٧.٢ مليار دولارومن المتوقع أن أن يخسر قطاع السياحة والسفر في أفريقيا ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار، وما لا يقل عن ٢ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة بسبب جائحة كوفيد١٩.[١]

٢- أثر الأزمة على التمويل الخارجي لأفريقيا

لطالما كانت الاقتصادات الأفريقية تواجه اختلالاتاً مستمرة في الحساب الجاري، مدفوعة بشكل رئيسي بالعجز التجاري. وبما أن تعبئة الإيرادات المحلية لا تزال منخفضة في أفريقيا، فإن العديد من البلدان الأفريقية تعتمد بشدة على مصادر أجنبية لتمويل عجزها الحالي، وهي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافظ المالية والتحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية والديون الخارجية. ومع ذلك، فإن الانكماش أو التباطؤ المتوقع في بلدان المنشأ يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر

1- *African Union* **, *Impact of Coronavirus (COVID 19) on the African Economy*,** *(Adis Ababa: African Union, 2020) PP6-8*

- *Organization for Economic Cooperation and Development (OECD),* ***Tracking Coronavirus (Covid19) Conrtibuting to a Global Effect, the Covid 19 Crisis in Egypt****,(Paris: OECD, 2020)PP.3-5*

(FDI)، وتدفقات استثمارات الحافظة وتدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى أفريقيا. وهناك خسائر محتملة في الايرادات الضريبية والتمويل الخارجي بسبب تعطل الأنشطة الاقتصادية سيقيد كل ذلك قدرات الدول الإفريقية في تمويل تنميتها وتؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملات المحلية

- **أثر الأزمة على تحويلات العاملين بالخارج :**

كانت التحويلات أكبر مصدر للتدفقات المالية الدولية إلى أفريقيا منذ عام ٢٠١٠، حيث تمثل حوالي ثلث إجمالي التدفقات المالية الخارجية. إنها تمثل المصدر الأكثر استقرارًا للتدفقات، وقد ازدادت قيمتها بشكل ثابت تقريبًا منذ عام ٢٠١٠ ومع ذلك، مع ركود النشاط الاقتصادي في العديد من بلدان الأسواق المتقدمة والناشئة، يمكن أن تشهد التحويلات إلى أفريقيا انخفاضات كبيرة . وتتجاوز تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٥% في ١٣ دولة أفريقية، وتدور حول ٢٣ % في ليسوتو وأكثر من ١٢% في جزر القمر وغامبيا وليبيريا. وبتجميع حصص أكبر اقتصادات في أفريقيا (مصر ونيجيريا) نجد أنها تمثل ٦٠ في المائة من إجمالي تدفقات تحويلات العاملين بالخارج في أفريقيا.

- **أثر الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)**

وفقًا للأونكتاد (٢٠١٩)، ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى ٤٦ مليار دولار على الرغم من الهبوط العالمي، وقد حدثت زيادة بنسبة ١١% بعد الانخفاضات المتتالية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وقد دعم هذه الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية الرغبة في البحث عن الموارد، وبعض الاستثمارات المتنوعة والانتعاش في الجنوب الأفريقي بعد عدة سنوات من التدفقات منخفضة المستوى، كانت أعلى ٥ بلدان متلقية في عام ٢٠١٧ هى: جنوب أفريقيا (٥.٣ مليار دولار، بزيادة بنسبة ١٦٥.٨٪)، مصر (٦.٨ مليار دولار، بتراجع بنسبة ٨.٢٪) ؛ المغرب (٣.٦ مليار دولاربزيادة بنسبة ٣٥.٥٪) والكونغو (٤.٣ مليار و بتراجع بنسبة ٢.١٪) ؛وإثيوبيا (٣.٣ مليار دولار، بتراجع بنسبة ١٧.٦٪). مع سيناريوهات انتشار الوباء التي تتراوح بين المدى القصير لتحقيق الاستقرار والاستمرار على مدار العام، سيكون الانخفاض المتوقع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسب تتراوح بين – ٥٪ و –١٥٪ (مقارنة بالتوقعات السابقة التي تتوقع نموًا هامشيًا في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١). ووفقا ل OECD فقد شهدت أهم ٥٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات، والتي تمثل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، تراجعات تنازلية

لعام ٢٠٢٠ لتقديرات الأرباح بنسبة ٩ ٪ بسبب Covid-19. والصناعات الأكثر تضررا هي صناعة السيارات (-٤٤٪) وشركات الطيران (-٤٢٪) وصناعات الطاقة والمواد الأساسية (-١٣٪).

- أثر الأزمة على المساعدات الإنمائية الرسمية :

لا يزال العديد من البلدان الأفريقية يواصل الاعتماد بشكل كبير على المساعدات الإنمائية الرسمية في تمويل تنميتها بسبب ظروفها الاقتصادية، وبحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام ٢٠١٧، تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية ٤ ٪ و ٦.٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في وسط أفريقيا وشرق أفريقيا، وفي ١٢ دولة أفريقية، تجاوزت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٧ ما نسبته ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بلغت ٦٣.٥ ٪ في جنوب السودان)، وتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية ٩.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية منخفضة الدخل، ويؤثر الوضع الاقتصادي الحالي في البلدان المانحة على قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لهذه البلدان.[1]

رابعاً: الانكشاف الاقتصادي تحدي التنمية الرئيسي في القارة الأفريقية

الانكشاف الاقتصادي يعني تلك الحالة الهيكلية التي تتمثل في ضعف الكيان الاقتصادي للمجتمع في مواجهة التغيرات الخارجية في أسعارالصادرات أو الكميات المطلوبة منها أو الاثنين معاً. وارتفاع نسبة الانكشاف تعني أن الاقتصاد يكون شديد الحساسية للتقلبات في التجارة الدولية، وبالتالي تكون إدارة الاقتصاد بالغة الصعوبة، ويعتبر الانكشاف من أهم المشكلات التي تواجه الدول الأفريقية، وهناك عدة مؤشرات يستدل منها على درجة الانكشاف التي تعاني منها هذه الدول، وهي:

١- نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٢- نسبة الصادرات الأولية إلى إجمالي قيمة الصادرات.

٣- ارتفاع معاملات التركز السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

وفيما يلي سيتم رصد وتحليل مؤشرات الانكشاف في الدول الأفريقية:

١- نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

---

*1- MaximoTorero Cullen, "**Coronavirus and Food Supply Chain Under Strain What to Do?**",(Rome: Food and Agriculture Organization,2020) PP.21-24*

*- **the Possible Economic Consequences of a Novel Coronavirus (Covid19) Pandemic**,(PWC:Australia Matters,2020) PP.2-4*

تجاوزت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في القارة الأفريقية ٦٥% ، مما يدل على ارتفاع نسبة الانكشاف والتي تعاني منها الاقتصادات الأفريقية.

٢- نسبة الصادرات الأولية إلى إجمالي قيمة الصادرات:

تهيمن المواد الخام على صادرات القارة، مما يعرضها لتقلبات الأسعار التي تفرضها أسواق كل من أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يؤثر انخفاض أسعار النفط الخام وانكماش الطلب بشكل مباشر على نمو الطلب على النفط الخام في الدول الأفريقية ويشمل الشركاء التجاريون الرئيسيون لأفريقيا كل من الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة.

ويحتل الاتحاد الأوروبي مكانة هامة كشريك تجاري لافريقيا بسبب العلاقات التاريخية القوية مع القارة الأفريقية، حيث تتجه إليه ٣٤% من صادرات شمال إفريقيا، مقارنة بـ ٢٠.٧٪ من صادرات الشمال الأفريقي تتجه إلى أفريقيا جنوب الصحراء . لقد أدى تقدم الصين في مجال التصنيع إلى تعميق علاقاتها التجارية مع القارة الأفريقية، حيث تتجه ١٨.٥% من صادرات أفريقيا إلى الصين و(٤٤.٣ ٪) من صادرات وسط أفريقيا إلى الصين، مقارنة بـ ٦.٣٪ تتجه لشمال إفريقيا.

تعتمد اقتصادات أكثر من ثلث بلدان القارة الأفريقية على تصدير المواد الخام، لقد كان النمو الكبير الذي حققته الدول الأفريقية (تجاوز ٥%) على مدار ال ١٤ عاما الماضية مدعوما بشكل رئيسي بارتفاع أسعار السلع، إلا أن إنخفاض أسعار النفط في أواخر عام ٢٠١٤ أدي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء من ٥.١% عام ٢٠١٤ إلى ١.٤% عام ٢٠١٦ .

يواجه النفط الخام اليوم أكبر صدمة طلب في تاريخه، حيث انخفض إلى ما دون ٣٠ دولار للبرميل، بسبب وقف التجارة العالمية (التي بدأت في الصين منذ يناير) بعد جائحة كوفيد ١٩ وفي الوقت نفسه عدم التنسيق بين السعودية وروسيا، بسبب انخفاض أسعار النفط الحالي،

وستحقق التجارة في الدول الأكثر حساسية للصدمات الخارجية أكبر خسائر في تاريخها، بالاضافة إلى الجزائر وأنغولا والكاميرون، فإن تشاد وغينيا الاستوائية والجابون وغانا ونيجيريا وجمهورية الكونغو من بين الدول الأكثر تضرراً وتتراوح صادرات النفط بين ٣%من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا لتصل إلى ٤٠% في غينيا الاستوائية وتقريباً تمثل صادرات النفط كل صادرات جنوب السودان، وهي مصدر رئيسي للنقد الأجنبي والأرباح. بالنسبة لنيجيريا وأنغولا، أكبر منتجي النفط في القارة، تمثل عائدات النفط أكثر من ٩٠٪ من

الصادرات وأكثر من ٧٠٪ من ميزانياتها الوطنية، ومن المحتمل أن يؤثر انخفاض الأسعار إلى تضررها نسب مماثلة.

وطبقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فإن الخسائر الناتجة عن انهيار سعر برميل النفط بحوالي ٦٥ مليار دولار، منها ١٩ مليار دولار خسائر متوقعة في نيجيريا، التي وضعت ميزانيتها في الربع الأول من العام على أساس أن سعر البرميل ٦٧ دولار أمريكي، وقد إنخفض هذا السعر بأكثر من ٥٠ %، وتمثل حالة نيجيريا نموذجا لكل البلاد التي تعتمد على تصدير المواد الخام بشكل عام وعلى عائدات النفط على وجه الخصوص، وتشير التقديرات إلى أن خسائر أنجولا ونيجيريا معاً ممكن أن تصل إلي ٦٥ مليار دولار وسيكون لذلك عواقب وخيمة على احتياطات النقد الأجنبي في هذه الدول، وكذلك على تنفيذ برامج التنمية الخاصة بها وستتأثر بذلك الجهود المبذولة للحد من الفقر. كما أنها بحاجة إلى موارد مالية كبيرة لمكافحة وباء كورونا ومواجهة الآثار الصحية والاقتصادية التي ترتبت عليه. (١)

٣- إرتفاع معاملات التركز السلعي والجغرافي للصادرات الأفريقية

تعاني الصادرات الأفريقية من مشكلة عدم التنوع، حيث تستحوذ سلعة واحدة أو اثنتين أو ثلاث سلع على أقصى تقدير على نسبة تتجاوز ٧٥% من قيمة الصادرات الأفريقية، وغالباً ما تكون هذه الصادرات مواد خام سواء كان بترولاً أو ثروة معدنية أو سلعاً زراعية أولية لم تدخل عليها أية عمليات تصنيعية. (٢)

ويوضح الجدول التالي أهم ثلاث سلع مصدرة وحصة كل منها في إجمالي الصادرات، وكذلك حصة مجموع صادرات السلع الثلاث في إجمالي الصادرات، وأخيراً يوضح الجدول عدد الصادرات التي تشكل ٧٥% أو أكثر من إجمالي الصادرات.

1- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), ***Covid 19 in Africa:Regional Socio-economic Implications and Policy Priorities****,(Paris: OECD, 2020)PP.6-7*

*- Iternational Labour Organization (ILO),****Covid 19 and the World of Work: Impact and Policy Responses****, (Geneva: ILO, ILO Monitor 1st Edition,2020)PP. 10-1*

2-United Nations Conference for Trade and Development (UNCTAD) , ***Economic Development in Africa Report****, Tourism for Transformative and Inclusive Growth, (Geneva: UNCTAD, 2017),P.791*

والأمثلة الصارخة في هذا الجدول كثيرة، ومن أهمها البترول الخام في أنجولا (٩٥.٨% من إجمالي الصادرات)،البترول الخام في تشاد (٩٤.٩%) ، والماس غير المصنع في بتسوانا (٨٨.٢%) والقطن في بوركينا فاسو (٨٤.٥%)، والبن في بوروندي (٨٨%).

جدول رقم (١)

أهم ثلاث صادرات وحصتها في إجمالي الصادرات في الدول الأفريقية

الدولة	أهم ثلاث صادرات						نسبتها من(*) إجمالي الصادرات	عدد الصادرات التي تشكل ٧٥% أو ما يزيد
	(١) ونسبتها	%	(٢) ونسبتها	%	(٣) ونسبتها	%		
أنجولا	البترول الخام	٩٥.٨	–	–	–	–	٩٥.٨	١
بنين	القطن	٥٥.٣	بندق طازج ومجفف	١٦.٥	فضلات معادن غير حديدية	٦.٤	٧٨.٢	٣
بتسوانا	الماس غير المصنع	٨٨.٢	النيكل	٨.١	–	–	٩٦.٣	١
بوركينافاسو	القطن	٨٤.٥	–	–	–	–	٨٤.٥	١
بوروندي	البن	٨٨.٠	–	–	–	–	٨٨.٠	١
الكاميرون	البترول الخام	٤٨.٥	الأخشاب	١٤.١	الموز (مجفف – طازج)	٨.٧	٧١.٣	٤
الرأس الأخضر	الأسماك المجمدة باستثناء المدخنة	٦١.٤	بنطلون – بنطلون إنقاذ	٦.٣	جاز المحركات (الديزل)	٤.٠	٧١.٧	٤
ج أفريقيا الوسطى	الماس باستثناء المصنع	٤٠.٠	الأخشاب (ليس الصنوبر)	٣٣.٨	القطن	٨.٩	٨٢.٧	٣
تشاد	البترول الخام	٩٤.٩	–	–	–	–	٩٤.٩	١
جزر القمر	التوابل	٥٧.٩	الزيوت الأساسية	١٤.٢	الأسماك	١٢.٧	٨٤.٨	٣
ج الكنغو الديمقراطية	الماس باستثناء المصنع	٤٢.٦	معادن غير حديدية	١٧.٢	البترول الخام	١٦.٧	٧٦.٥	٣
ج الكنغو	البترول الخام	٨٨.٧	–	–	–	–	٨٨.٧	١
ساحل العاج	حبوب الكاكاو	٣٨.٢	البترول الخام	١٢.٠	عجائن الكاكاو	٧.٧	٥٧.٩	٧
جيبوتي	الأبقار الحية	٢٠.٠	بنطلون، بنطلون إنقاذ	٧.٢	مخلفات غير حديدية أخرى	٧.٠	٣٤.٢	١٧

الدولة	أهم ثلاث صادرات						نسبتها من(*) إجمالي الصادرات	عدد الصادرات التي تشكل ٧٥% أو ما يزيد
	(١) ونسبتها	%	(٢) ونسبتها	%	(٣) ونسبتها	%		
غينيا الاستوائية	البترول الخام	٩٢.٦	–	–	–	–	٩٢.٦	١
اريتريا	الصمغ الطبيعي	١٧.٣	بذور السمسم	٨.٧	رخويات	٧.٦	٣٣.٦	١٤
أثيوبيا	البن	٤٧.٨	بذور السمسم	٢٠.٢	–	–	٦٨	٥
الجابون	البترول الخام	٧٦.٧	الأخشاب ليس صنوبر	١٠.٦	معدن المنجنيز	٦.٩	٩٤.٢	١
جامبيا	البندق	٤٣.٥	مجرفة ميكانيكية	٩.٩	عباد الشمس	٧.٧	٦١.١	٦
غانا	حبوب الكاكاو	٤٦.١	معدن المنجنيز	٧.٢	الأخشاب ليس صنوبر	٦.٧	٦٠.٠	٨
غينيا	معدن الألومنيوم	٥٠.٩	أكسيد الألمومنيوم	١٧.٢	معادن النحاس	٧.٨	٧٥.٩	٣
غينيا بيساو	البندق	٩٣.٥	–	–	–	–	٩٣.٥	١
كينيا	الشاي	١٦.٨	أزهار مقطوفة وأوراقها	١٤.٢	خضروات طازجة أخرى	٨.١	٣٩.١	٢٧
ليسوتو	منسوجات الجرسيه	٢٩.٢	بنطلون – بنطلون إنقاذ	٢٢.٠	الماس باستثناء المصنع	١٥.٠	٦٦.٢	٤
ليبيريا	السفن والمراكب	٧٣.٩	طائرات من نوع خاص	٨.٩	المطاط الطبيعي	٨.٠	٩٠.٨	٢
مدغشقر	منسوجات الجرسيه	١٩.٤	قشريات مجمدة	١٣.٢	التوابل	٩.٠	٤١.٦	١٤
مالاوي	التبغ	٥٩.٢	الشاي	٧.٦	السكر	٥.٣	٧٢.١	٤
مالي	القطن	٨١.٨	.				٨١.٨	١
موريتانيا	معدن الحديد	٥١.٣	رخويات	٢٤.٠	الأسماك	١٣.٥	٨٨.٨	٢
موريشيوس	السكر	٢١.٤	تي شيرت	١٨.٧	قميص	٧.٦	٤٧.٧	١٠
موزمبيق	الألومنيوم	٧٣.٤	قشريات مجمدة	٤.٧	–	–	٧٨.١	٢
ناميبيا	الماس باستثناء المصنع	٣٩.١	كيماويات راديو نشطة	١١.٤	الزنك	٩.٧	٦٠.٢	٥
النيجر	كيماويات راديو نشطة	٧٩.٥	.		–	–	٧٩.٥	١

الدولة	أهم ثلاث صادرات						نسبتها من(*) إجمالي الصادرات	عدد الصادرات التي تشكل ٧٥% أو ما يزيد
	(١) ونسبتها	%	(٢) ونسبتها	%	(٣) ونسبتها	%		
نيجيريا	البترول الخام	٩٢.٢	.		–	–	٩٢.٢	١
رواندا	البن	٥١.٩	معادن	١٩.٠	معادن القصدير	٩.٨	٨٠.٧	٣
ساوتومي وبرنسيب	حبوب الكاكاو	٥٥.٢	طائرات وهياكل طائرة أخرى	١٠.٩	وسائل رسم وقياس	٧.٦	٧٣.٧	٤
السنغال	أكسيد غير عضوي (أكسيد)	٣٨.٨	رخويات	٩.٨	الأسماك	٦.٤	٥٥.٠	٨
سيشل	أسماك مصنعة ومحفوظة	٤٤.١	أسماك مجمدة غير مدخنة	٣٧.٥	سفن ومراكب	١١.٠	٩٢.٦	٣
سيراليون	الماس غير المصنع	٦٢.٧	حبوب الكاكاو	٧.٢	آلات حصاد	٤.١	٧٤.٠	٤
الصومال	ماعز وأغنام حية	٣٤.٦	أبقار حية	١٩.٧	أسماك مجمدة غير مدخنة	٧.٨	٦٢.١	٥
جنوب أفريقيا	البلاتينيوم	١٢.٥	فحم – أخرى	٨.٠	الذهب غير النقدي	٧.٩	٢٨.٤	٣٩
السودان	البترول الخام	٨٩.٢	.		–	–	٨٩.٢	١
سوازيلاند	السكر	١٤.١	الأغذية المصنعة	٩.٣	نكهات لاستخدام الصناعات	٩.٠	٣٢.٤	٢٠
تنزانيا	الذهب	١٠.٩	أسماك مدخنة وطازجة	٩.٧	معادن النحاس	٨.٦	٢٩.٢	١٥
توجو	حبوب الكاكاو	٢٢.٤	الفوسفات الطبيعي	١٩.٨	القطن	١٨.٦	٦٠.٨	٨
أوغندا	البن	٣١.١	الأسماك المدخنة والطازجة	٢٤.٣	التبغ	٧.٥	٦٢.٩	٥
زامبيا	النحاس	٥٥.٨	الكوبالت	٧.٠	القطن	٥.٧	٦٨.٥	٥
زيمبابوي	التبغ	١٣.٩	النيكل	١٢.٦	معادن النيكل	١٢.٥	٣٩.٠	١٦

Source: The World Bank, **Africa Development Indicators,** (Washington D.C.: The World Bank, 2011), PP. 68-69.

ويوضح الشكل التالي أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا في مجال الصادرات

شكل رقم (٧) حصة أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا في مجال الصادرات عام ٢٠١٩

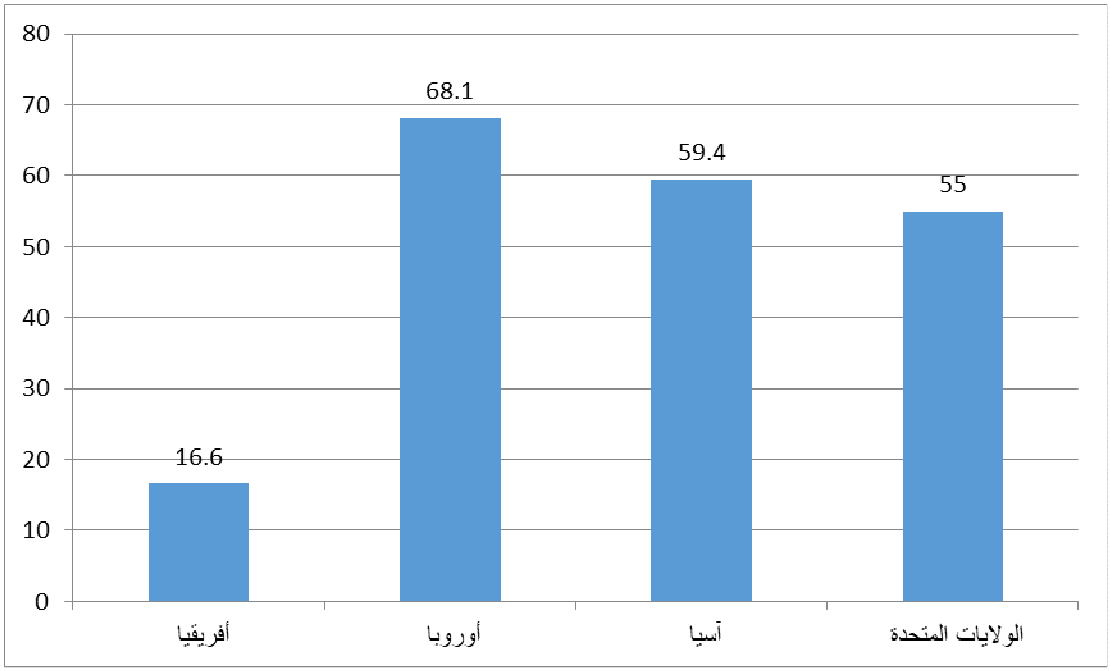

Source:UNCTAD, 2019

وتعد التجارة البينية بين البلدان الأفريقية واحدة من أدنى المعدلات مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وتتمثل الأسباب الرئيسية وراء هذا الوضع في تراجع مستوى كل من التحول الصناعي والبنية التحتية والتكامل المالي والنقدي وارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهذا يجعل الاقتصاد الأفريقي منكشفاً اقتصاديا خارج القارة وحساس للصدمات والقرارات الخارجية. حيث يوضح الشكل التالي أن الاتحاد الأوروبي وحده يتحكم في ما نسبته ٣٤% من التجارة الأفريقية.[١]

1- *United Nations Devolopment Programme (UNDP)* , ***"African Facility for Inclusive Markets (AFIM), Business Can Turn Poverty into Prosperity",*** *(New York: UNDP, 2015),P.63*

- *the World Bank,* ***African Regional Economic outlook Report,*** *(Washington D.C: the World Bank, 2018), P66*

شكل رقم (٨) حصة أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا عام ٢٠١٩

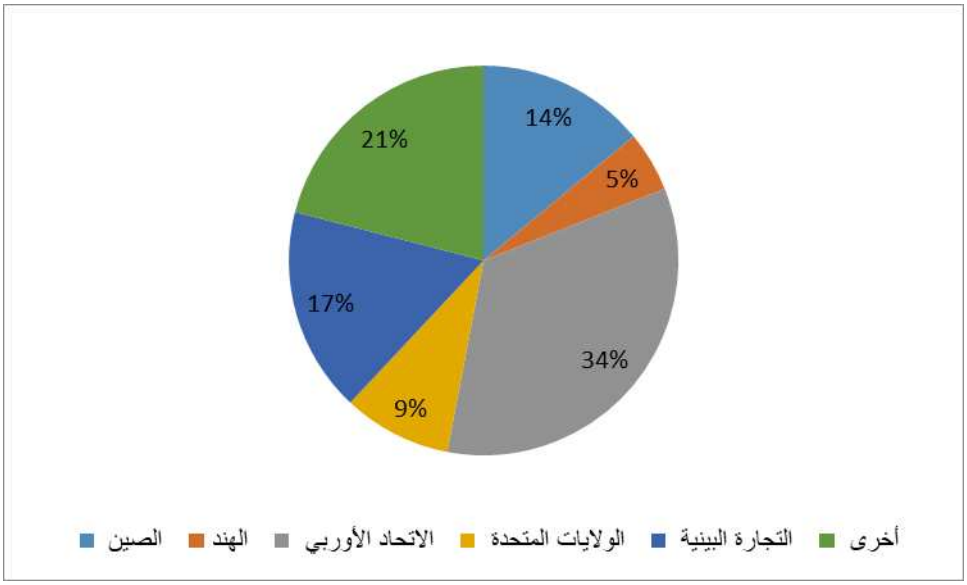

Source:OECD, 2019

خامساً: فرص الاقتصاد الإفريقي في الصعود

تمتلك القارة الإفريقية العديد من الفرص في الصعود تتمثل أهمها فيما يلي :-

١- **فرص إفريقيا في التصنيع** :تمتلك القارة الإفريقية فرصاُ هامة تمنكها من التحول إلى التصنيع تتمثل هذه الفرص في المزايا التنافسية المتعلقة بتركيبها الديمجرافي ووفرة مواردها الطبيعية ، حيث يتيح ذلك فرصاً ضخمة في الاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة (حيث وفرة العمالة الرخيصة مقارنة بأقاليم نامية أخرى في العالم مثل شرق أسيا) ، أو الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية مثل المعادن والمواد الخام الزراعية[١]

٢- **فرص إفريقيا في التحول إلى الاقتصاد الرقمي:** أظهرت جائحة كورونا أهمية التحول الرقمي في الاقتصاد ودور التقنيات الحديثة في التصدي للآثار المرتبة على الوباء ، وذلك بسبب سياسات الاغلاق الجزئي والكلي التي اتبعتها الدول ، وتستهدف استراتيجية التحول الرقمي في إفريقيا بناء سوق رقمية موحدة بحلول عام ٢٠٣٠ ، ويتطلب ذلك تضافر جهود كل الدول الإفريقية ، لما لذلك من أثر كبير في دعم التصنيع في إفريقيا وتعزيز التجارة البينية وتسهيل تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وتوفير البيئة المواتية للاستثمار والأعمال.

---

*١ - د. غادة أنيس البياع "التصنيع مسار إفريقيا البديل نحو التنمية"**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الساسية** (القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد ٢١ العددالرابع ،أكتوبر ٢٠٢٠)، ص.٣٣*

٣- **فرص إفريقيا في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد** : تشير تقديرات بنك التنمية الإفريقي والأمم المتحدة أن إفريقيا تخسر أموالاً طائلة من التدفقات المالية غير المشروعة وأن أغلب هذه الأموال قد خرجت عن طريق تهريب الموارد من السلع الاستخراجية مثل الذهب والألماس والبلاتينيوم ، ولذلك فتبني القارة لمبادرات لمكافحة التهرب الضريبي وتدفقات التجارة والأموال غير المشروعة ومكافحة الفساد وغسيل الأموال ، كل ذلك من شأنه دعم النمو والصعود الإفريقي. [١]

٤- **فرص تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية** التي تم إنشاؤها في مارس ٢٠١٨ وهى أكبر منطقة تجارة حرة في العالم ومن أهم الفرص التي تتيحها ما يلي:

(أ) الحد من الفقر : تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة لانتشال ٦٧.٩ مليون شخص، أو ٣.٦ % من سكان القارة من الفقر بحلول عام ٢٠٣٥. إذ قد يؤدي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة فرص العمل والأجور للعمال غير المهرة والمساعدة في سد فجوة الأجور بين الجنسين، علاوة على إحداث زيادة صافية في نسبة العاملين في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وزيادة العمالة الزراعية في ٦٠ % من الدول الإفريقية

(ب) تعزيز الإنتاج الإقليمي: تعزز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الإنتاج الإقليمي بقيمة ٢١١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٥. حيث تتنوع التأثيرات على الإنتاج بشكل كبير، إذ من المتوقع أن يرتفع الإنتاج بصورة كبيرة في الموارد الطبيعية والخدمات بنسبة ١.٧% والصناعات التحويلية بنسبة ١.٢%، في حين تتراجع الزراعة بنسبة ٠.٥% وذلك بحلول عام ٢٠٣٥.

(ت) تعزيز التجارة البينية: وذلك من خلال زيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة ٥٢.٣% بحلول عام ٢٠٢٢. إذ قد يتحقق هذا النمو الكبير من خلال خفض التعريفات الجمركية بنسبة ٩٠% ومواءمة قواعد التداول، فينعكس ذلك بالإيجاب على زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية

(ث) خلق سوق إقليمي أكبر ومتكامل للمنتجات الأفريقية.

(ج) السماح للمنتجين بالاستفادة من وفورات الحجم والوصول إلى المواد الخام الأرخص ثمنًا والمدخلات الوسيطة.

---

*١١- د. أمل خيري "مؤشرات الاقتصاد الإفريقي عام ٢٠٢٠ قراءة في التقارير الدولية" **قراءات إفريقية** (الرياض : منتدى الاقتصاد الاسلامي ، العدد ٤٧ ، ٢٠٢١)، ص ص. ٦٦-٦٧*

(ح) تحسين شروط تشكيل سلاسل القيمة الإقليمية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

(خ) السماح للمستهلكين بالوصول إلى المنتجات المستوردة الأرخص ثمنًا من البلدان الأفريقية الأخرى.

(د)تخصيص أفضل للموارد ونمو اقتصادي وتجاري أسرع.

(ذ)تحفيز التحول الهيكلي للبلدان من اقتصادات قائمة على الموارد والتقنية المنخفضة إلى الاقتصادات أكثر تنوعًا القائمة على المعرفة.

(ر) القضاء على بعض التحديات المرتبطة باتفاقيات التجارة المتعددة والمتداخلة في أفريقيا.

(ز) تشجيع كل من التدفقات الرأسمالية البينية والخارجية المباشرة إلى البلدان الأفريقية.

(س)تحفيز التعاون في مجالات أخرى مثل نقل التكنولوجيا والابتكار والاستثمار وتطوير البنية التحتية على مستوى القارة.[١]

سادساَ: الإسراع بتحقيق التنمية الإفريقية من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي

يجب أن يصبح التنويع ركيزة أساسية في جهود التنمية الأفريقية لسببين:- **الأول** ، لأن التنويع مهم لتعزيز النمو في أفريقيا الذي كان يعتمد على تصدير المواد الأولية في صورتها الخام ولذلك فإن تنويع مصادر الدخل الأفريقي يعتبر ركيزة أساسية لأية جهود لتحقيق نمو أعلى ومستدام في القارة.

السبب الثاني هو أن نمط تقسيم العمل الدولي قد فرض على أفريقيا إنتاج وتصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة ، وقد أدي ذلك إلى فشل أفريقيا في جني الفوائد على النحو الأمثل من ترتيبات التجارة التفضيلية ومن العولمة ، وبالتالي هناك حاجة ملحة وضرورية إلى التنويع الاقتصادي لتمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة من الأفضليات وتحرير التجارة.

ولتحقيق التنويع الاقتصادي ينبغي على أفريقيا إتخاذ مجموعة من السياسات على مستويات مختلفة من أهمها ما يلي:-

١-سياسات اقتصاد كلي داعمة للاستقرار الاقتصادي عن طريق السياسات المالية والنقدية والسياسات المشجعة والمحفزة للا ستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

١٢- محمد حسن : *فرص وامكانات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي ، **رسالة ماجستير** (جامعة القاهرة: كلية الدراسات الافريقية العليا ، ٢٠٢٢)، ص ص ٢٣٣-٢٣٥*

٢- سياسات تجارية لا تقوم على حماية الأسواق المحلية لما يترتب عليها من تشوهات وسوء تخصيص موارد كما أن سياسيات الحرية التجارية والانفتاح الاقتصادي لابد وأن تكون مدروسة جيدا ومنضبطة حتى تكون هذه السياسات داعمة للتنويع الاقتصادي

٣- سياسات التصنيع أساسية لتعميق التنويع الاقتصادي من المفيد التأكيد بأن التحول الاقتصادي شرطاً ضرورياً وكافياً للتصنيع ، إن السياسات الصناعية جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية الجديدة للتنويع التي تحتاجها القارة الأفريقية التي طبقت استراتيجيات التصنيع للإحلال محل الواردات والتي مكنت أفريقيا من تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، وهي نفس الفترة التي كانت فيها مكاسب التنويع واضحة في العديد من البلدان الأفريقية ، ومع ذلك فشلت هذه الاستراتيجيات الصناعية في وقت مبكر من الثمانينيات لأسباب مثل الافتقار إلى القدرة التنافسية لهذه الصناعات ، وضعف الأسواق الداخلية وعدم قدرتها على توفير أسواق خارجية للصناعات الجديدة ، وعدم توافر التمويل الكافي، وانخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج داخل هذه الصناعات الجديدة ، ولذلك من الضروري للبلدان الأفريقية أن يكون لديها سياسات صناعية أكثر ديناميكية تستند إلى خيارات مدروسة جيدًا للتنويع ، وينبغي أن تشمل هذه السياسات اعتماد استراتيجيات لكل قطاع على حدة ، من القاعدة إلى القمة ، من أسفل إلى أعلى ، من أجل تعميق التنويع الأفقي في القطاعات التي تتراوح من السلع الوسيطة إلى السلع الرأسمالية. قد يؤدي تطبيق هذه الاستراتيجية للتنويع إلى تمكين البلدان من تطوير التنويع الرأسي، ومن خلال الروابط بين الأسواق الداخلية والصادرات يتم توجيه قطاعات الصناعة التحويلية نحو التصدير بينما سيتم توجيه قطاعات الصناعات الوسيطة نحو الأسواق الداخلية. في نهاية المطاف ، ستتطور الميزيا النسبية وستصل القدرة التنافسية للتصدير تدريجياً إلى قطاعات السلع الوسيطة والرأسمالية.

٤- تمويل البحوث لزيادة انتاجية عوامل الانتاج

يمكن من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة للتنويع التي تحتاجها أفريقيا تحسين مستوى الابتكار وبالتالي رفع مستوى مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي. ومن شأن ذلك أن يمكّن هذه البلدان من جني أقصى الفوائد من جهود التنويع.

٥- تعزيز المؤسسات – شرط أساسي لنتائج التنويع الإيجابية

لكي تحقق السياسات الاقتصادية الكلية والجديدة نتائج التنويع المثلى ، من المهم أن تعزز البلدان مؤسساتها ، حيث أن الصراع والحوكمة لهما آثار كبيرة جدًا على التنويع. يؤدي الصراع دائمًا إلى تقويض التنويع ، بينما يؤدي الحكم الرشيد إلى نتائج التنويع المرغوب فيها ولذلك من المهم أن تستثمر البلدان في بناء السلام ومؤسساته التي يمكنها التعامل بشكل استباقي مع تهديدات اندلاع الصراع أو تجدده. يعد منع النزاعات وحلها كميزة أساسية للمؤسسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تعميق جهود التنويع ، وتحتاج البلدان التي تهدف إلى تعميق التنويع أيضًا إلى الاستثمار في هياكل ومؤسسات الحكم الرشيد.[١]

13-Economic Commission for Africa (EAC), ***Economic Report in Africa,*** *"Acceelrating African Development throug Diversification", (Addis Ababa: EAC, 2007)PP157-162*

خاتمة

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في رصد الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الأفريقي للصعود وتحديد أهم تحديات التنمية الأفريقية حيث عرضت الدراسة تطورات الاقتصاد العالمي وتأثيراتها في أفريقيا وكذلك تطور معدل النمو الاقتصادي الأفريقي وأهم الاقتصادات الواعدة فيه وتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد عليه ، كذلك توصلت الدراسة إلى أن مشكلة الانكشاف الاقتصادي التي تعاني منها أفريقيا والتي نتجت عن اعتماد الاقتصادات الأفريقية على تصدير المواد الأولية في صورتها الخام وإستيراد السلع المصنعة أهم عائق أمام تحقيق التنمية الأفريقية وأن إتباع بعض سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للاستقرار الاقتصادي وسياسات الانفتاح الاقتصادي والحرية التجارية واستراتيجيات دعم التصنيع من شأن كل ذلك إحداث التحول الهيكلي في الاقتصاد الأفريقي وتنويع مصادر الدخل فيه ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد جاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- أكدت جميع التقديرات الاقتصادية مفهوم الصعود الأفريقي وتحسن أداء كثير من الاقتصادات متسارعة النمو في القارة
- شهد الاقتصاد العالمي ارتفاعاً في معدلات النمو خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩) كان لها تأثيراتها الواضحة على الاقتصادات الأفريقية من خلال القنوات الأسياسة للتدفقات الأجنبية إليها
- شهد الاقتصاد الأفريقي تطوراً في معدلات نموه خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩) إنعكس بشكل أساسي على معدلات نمو الأقاليم الأفريقية الفرعية
- أثرت أزمة فيروس كورونا على قطاعات السفر والسياحة الأفريقية وأدت إلى تراجع مستويات التمويل الأجنبي للأنشطة الاقتصادية في القارة
- أدى نمط تقسيم العمل الدولي إلى تخصص القارة الأفريقية في انتاج وتصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة مما أدى إلى إنكشافها اقتصاديا

يمكن الاسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية الأفريقية من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي بها